

الدولة في عصر العولمة رؤية من المنظار الوظيفي

جمال منصر

جامعة عنابة- الجزائر

تقديم:

تؤدي كل النظم السياسية الوظائف نفسها تقريبا، وإن اختلفت المؤسسات التي تضطلع بها باختلاف الأمكنة والأزمان، أضف إلى ذلك أن من أهم ميزات الأبنية السياسية أنها متعددة الوظائف حيث ينهض نفس البنيان بأكثر من وظيفة.

ومع التسليم بهذه المنطلقات النظرية، فإنه يجب القول أن الدولة الوطنية لم تعد الوحدة المركزية الأساسية في النظام العالمي الحالي كما كانت عليه في السابق، خاصة في ظل بروز قوى اقتصادية واجتماعية محلية وعالمية منافسة هذا من جهة، ومن جهة أخرى لازالت الدولة متمسكة كل التمسك بموقعها المحوري، وبكونها صاحبة القرار الأول في الأمور الحيوية، وهذا ينطبق على كل دول العالم بما في ذلك أكثرها ضعفا.

إن هذا الوضع هو الذي يحدد وظائف الدولة الوطنية في عصر العولمة، هذه الوظائف التي تشهد تغيرا في محتواها و في نطاقها، فنطاق قيام الدولة بوظائفها قد اختلف أفقيا وعموديا؛ أفقيا بمعنى إمكانية امتداده خارج إقليم الدولة، وعموديا بمعنى أنه صار يمتد من القمة إلى الوحدات المحلية الصغيرة و نتيجة لذلك برزت و ازدادت الأهمية النسبية لبعض الوظائف وتراجعت في المقابل أهمية وظائف أخرى.

و في نطاق دراسة وظائف الدولة في عصر العولمة سيتم استعراض هذه الوظائف، وفق الترتيب الآتي:

أولا: الوظائف السياسية والأمنية.

إن التداخل بين القضايا السياسية والأمنية في الحياة الدولية المعاصرة يجعل من الصعب الفصل بينها فصلا تاما، وإذا تعلق الأمر بوظائف الدولة الوطنية في هذين المجالين فإن محاولة الفصل ستكون أكثر صعوبة، ورغم ذلك

الدولة في عصر العولمة رؤية من المنظار الوظيفي

يمكن إدراج وظائف الدولة الوطنية في المجالين السياسي والأمني كل على حدى على النحو الآتي :

1. الوظائف السياسية.

إن السياسة ككل الظواهر الحياتية الأخرى ليست بمنأى عن العولمة، لذلك ليس غريبا أن يعاد النظر في الوظائف السياسية للدولة الوطنية، خاصة وأن هذه الوظائف بدأت تعرف تغيرا حقيقيا على المستويين الداخلي والخارجي .

وفي هذا الإطار يرى دعاة العولمة أن مفهوم الحكم "Governance" هو الأكثر تعبيرا عن وتناسبا مع حقائق الواقع السياسي الوطني والدولي في الوقت الراهن، إذ لم تعد الحكومات وحدها هي التي تحتكر الوظائف السياسية في الدولة (وظائف الحكم) وإنما باتت تشاركها في هذه الوظائف جهات عديدة أخرى داخلية وخارجية، ومن ثم يمكن القول أن الحكم كنشاط لم يعد مقصورا على الحكومات ككيانات رسمية تستند في ممارستها لمهام الحكم إلى سلطة رسمية وإنما أصبحت ممارسة الحكم متاحة أمام العديد من القوى غير الرسمية سواء كانت وطنية أو خارجية.⁽¹⁾ ويرى البعض أنه ينبغي في هذا

الصدد البحث عن صيغ جديدة لمفهوم السيادة الوطنية - في ظل حالة الانحسار التي تعرفها الدول الوطنية بفعل العولمة - ولعل إحدى هذه الصيغ ما يتم التعبير عنه بإيجاد "هيئة حاكمة - دون حكومات" تضبط آليات عمل العولمة. هذه الهيئة الحاكمة الدولية تعرفها جوزيفا لاروش بأنها : "تبدو كمجموعة من الضوابط الناتجة عن تعددية القوى والمكونات الفاعلة في إطار العولمة والتي أصبحت نشاطاتها متداخلة جدا".⁽²⁾

و عندما تمارس هذه الهيئة الحاكمة الدولية مهامها يمكن أن تأخذ الإدارة العالمية الجديدة عدة مسارات واتجاهات مستقبلية محتملة⁽³⁾:

الاتجاه الأول: هو الاتجاه نحو السوق؛ والذي يتضمن سيطرة الاقتصاد على السياسة حيث تسير السياسة بقوانين السوق ويتحكم منطق حرية السوق في الدولة، هذا الأمر يعني في المرحلة الأولى تجاوز الدولة ثم تهميشها وأخيرا انحسار دورها في الشأن الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، ومن ثم السياسي على الصعيد

جمال منصر

العالمي، ومن هنا يتضح أن الدور الأساسي للدولة – إذا أرادت الاستمرار- هو استعادة أولوية السياسة على الاقتصاد.

وفي هذا الصدد يقول كل من هانس بيتر- مارتن وهارالد شومان في كتابهما "فخ العولمة": "إن استعادة الإرادة السياسية، أعني أولوية السياسة على الاقتصاد هي المهمة المستقبلية الأساسية، فقد صار جليا استحالة الاستمرار في السير على هدى التوجه السائد الآن. فالتكيف الأعمى مع التغيرات التي تفرزها السوق العالمية يقود المجتمعات إلى فوضى لا مناص منها، إنه يقود إلى هدم البنى الاجتماعية، هذه البنى التي تشكل سلامتها ضرورة حتمية لهذه الدول، ولا طائل من انتظار ما تقدمه الأسواق و الشركات العابرة للقارات من حلول لمواجهة القوة التدميرية الآتية من أولئك الذين سيدفعهم التهميش والخسران إلى التطرف، فلا الأسواق ولا الشركات العابرة للقارات لديها الحلول لمواجهة هذه المخاطر... وسيكون من أهم الواجبات التي يتحتم على السياسيين النهوض بها، إصلاح الدول وإعادة أولوية السياسة على الاقتصاد.⁽⁴⁾"

الاتجاه الثاني: هو الاتجاه نحو الوحدة الذي يبدأ بالاتجاه العالمي نحو التنسيق بين القوى الإقليمية والمؤسسات العالمية والمنظمات الحكومية وغير الحكومية لإدارة شؤون العالم، على صعيد تطبيق التشريعات والسياسات وتحمل المسؤولية تجاه أمن، استقرار ومصير العالم .

ومن الجدير بالذكر أن جميع هؤلاء النشطاء قد أثبتوا أن الدولة الوطنية، ليست هي الأداة أو الوسيلة الوحيدة في إدارة السياسات العالمية، بل إن الدولة "المعولة" أصبحت فاعلا من مجموع فواعل أخرى دون أن تفقد كليا دورها كراع للمصلحة العامة.⁽⁵⁾

ومن ثم فالتحول الذي حدث يتمثل في التحول من السيادة المطلقة إلى السيادة النسبية، وتبعا لذلك تمارس الدولة وظائفها في بعض المجالات بوصفها صاحبة السيادة والسلطان المطلق، وفي مجالات أخرى تمارس هذه الوظائف بوصفها تتمتع بالسيادة والسلطان النسبي، فالحفاظ على الأمن والاستقرار الداخلي وحماية الملكية العامة والخاصة تدخل في نطاق الوظائف التي تتمتع فيها

الدولة في عصر العولمة رؤية من المنظار الوظيفي

الدولة بالسيادة المطلقة أو شبه المطلقة، في حين أن الوظائف التي تدخل في نطاق فرض الضرائب وتحديد التعريفات الجمركية على سبيل المثال، فإنها ستواجه بالعديد من القيود الخارجة عن نطاق سيطرة الدولة وتحكمها.

إن هذا الواقع الذي أفرزته العولمة، يفرض على الدولة الوطنية في المجال السياسي الاضطلاع بالوظائف الآتية:

01 - الدور التطويري للدولة في ظل العولمة، ويشمل هذا الدور يتعلق بتطوير مؤسسة الدولة ذاتها والمؤسسات السياسية التابعة لها، هيكلياً، وظيفياً وفكرياً.

02- إعادة تنظيم العلاقة بين السياسة والمجتمع، فإن كانت فترة الحرب الباردة قد شهدت اتساعاً للحيز السياسي الرسمي بحكم الواقع القائم آن ذاك، فإن المرحلة الحالية تشهد اتساعاً ملحوظاً لنطاق المجتمع المدني وانحساراً نسبياً للنطاق السياسي الرسمي، والأمر يتطلب الوصول إلى صيغة متوازنة بين النطاقين تكفل تحقيق التكامل والتوافق والانسجام فيما بينهما بما يؤدي إلى زيادة كفاءة وفعالية الإدارة السياسية للمجتمع.⁽⁶⁾

فالتحول الديمقراطي الناجح يحتاج إلى مجتمع قوي، ناضج و حديث، ولا يتعارض على هذا النحو مع وجود دولة قوية. بل على العكس يحتاج التطور الديمقراطي إلى دولة قوية منفتحة وحديثة.

03- الوظيفة التنظيمية للدولة وتطور حول قيامها بتنظيم عملية تحمل الالتزامات والمسؤوليات كفاعل دولي.⁽⁷⁾ بما يتلاءم و الحفاظ على كيانها الذاتي و يوفر لها القدرة على الوفاء بهذه الالتزامات والمسؤوليات تجنباً لأية ضغوط خارجية، هذا بالإضافة إلى ضرورة قيامها بتنظيم علاقاتها بالفاعلين الآخرين من غير الدول، بما يؤدي إلى زيادة قدرتها و كفاءتها في التعامل مع هؤلاء الفاعلين، وبما يساعدها على استيعاب المتغيرات النابعة من هؤلاء الفاعلين و المؤثرة عليها.⁽⁸⁾

2. الوظائف الأمنية.

لاشك أن تحقيق الأمن الداخلي والحفاظ على الأمن الخارجي من الوظائف التقليدية للدولة والتي كان ينظر إليها فلاسفة السياسة كمهمة مركزية للدولة

جمال منصر

وكان الاعتقاد السائد لدى العديد من السياسيين الممارسين أن الواجب الأسى للدول هو تولي هذه المهام بفاعلية.

وقد ارتبط مدلول الأمن بمفهوم الخطر والتهديد، فلا نستطيع تعريفه إلا في مجال داخلي ودولي محدد وبذلك فهو يمثل المحصلة النهائية لمستوى ودرجة التحصين لكيان الدولة من الداخل والخارج. وبقي مفهوم الأمن محافظاً على أهميته الجوهرية في عصر العولمة بكل أبعاده سواء الداخلية أو الخارجية، وليس ذلك غريباً ففي كل العهود والأزمات كان للاقتصاد، الحروب والسياسة روابط ضيقة ومتقاربة.⁽⁹⁾

إلا أن الجديد في هذا المجال يتمثل في القضايا والإشكالات الجديدة التي تواجه الدولة في عصر العولمة الأمر الذي يفرض تطوير المهمة الأمنية للدولة وتحديث أساليب أدائها. وفي هذا المجال يمكن الإشارة إلى بعض القضايا الجديدة وما تتطلبه من وظائف أمنية للدولة الوطنية على المستويين الداخلي والخارجي :

01- التعرف على أنواع الجرائم التي تهدد الأمن الوطني كالجرائم الاقتصادية منها غسيل الأموال التلاعب بالبورصة والفساد الإداري. ووضع مخطط علمي وعملي للتعامل معها، حيث أن الآثار الناتجة عن مثل هذه الجرائم على أمن الدولة لا تقل عن التهديدات الخارجية ويدخل في هذا الشأن الجرائم الممكن حدوثها من خلال التجارة الإلكترونية والجريمة الدولية وتجارة المخدرات ودفن النفايات النووية والكيميائية ... إلخ . وهكذا نجد أن مجالات الوظيفة الأمنية قد اتسعت وتعمقت بصورة غير مسبقة، حيث أن مثل هذه الجرائم تهدد الأمن الوطني للدولة من زوايا مختلفة.⁽¹⁰⁾

02- مقاومة التطرف والإرهاب، حيث أن ظاهرة التطرف والإرهاب تعد من الظواهر الخطيرة التي تهدد الأمن الوطني. وعلاج هذه الظاهرة لا بد وأن يجمع بين الأساليب الأمنية، الاقتصادية، الاجتماعية والنفسية، وعلى هذا الأساس أصبحت محاربة الفقر إحدى أدوات الأمن. ودعم التنمية عاملاً مهماً للاستقرار.⁽¹¹⁾

03- فيما يتعلق بمفهوم الأمن الخارجي والذي يدور حول الحفاظ على سلامة إقليم الدولة برّاً وبحراً وجواً، ومنع تعرضها للعدوان الخارجي وتوفير القدرة اللازمة

الدولة في عصر العولمة رؤية من المنظار الوظيفي

للتصدي له، هذا بالإضافة إلى الدفاع عن مصالح مواطني الدولة في الخارج، هذا المفهوم للأمن الخارجي لم يعد قاصرا على هذه الجوانب التقليدية فاختراق إقليم الدولة لم يعد يتم بالوسائل العسكرية المباشرة و إنما يتم بوسائل تكنولوجيا متطورة، من خلال الأقمار الصناعية وغيرها من وسائل جمع المعلومات الحديثة ويتم كذلك من خلال ما يمكن أن نطلق عليه "الأساليب الذكية" التي تدور حول تحليل البيانات الإستراتيجية للدولة والتعرف على كيفية إدراك صانع القرار السياسي للواقع السياسي الذي يعمل في إطاره داخليا وإقليميا وعالميا. ومن هنا فإن تحقيق الأمن الوطني على هذا المستوى لم يعد يتم من خلال الأساليب العسكرية وحدها، وإنما من خلال أساليب جديدة تعتمد على العلم والمعارف المتطورة.

وفي هذا السياق أصدر اتحاد العلماء الأمريكيين بيانا جاء فيه: "...إن العالم لم يعد يدار بالأسلحة بعد الآن أو الطاقة أو المال، إنه يدار بالأرقام والأصفار الصغيرة...إن هناك حربا تحدث الآن...إنها ليست لمن يملك رصاصا أكثر إنما حول من يسيطر على المعلومات، ماذا نسمع أو نرى؟ كيف نقوم بعملنا؟ كيف نفكر؟ إنها حرب المعلومات." (12) وهكذا يضاف إلى مدلولات الأمن الواسعة مدلول جديد اسمه "الأمن المعلوماتي"، يفرض على الدولة الوطنية أخذه بعين الاعتبار في هذا القرن الذي تؤدي التكنولوجيا فيه دورا أساسيا .

04- وفي مجال الأمن الخارجي كذلك تبرز قضية التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية للدول لاعتبارات إنسانية وقد أخذ هذا النمط يتخذ شكل النزعة الإنسانية المسلحة المتجسدة في بعث جيوش متعددة الجنسية لفرض احترام حقوق الإنسان في دول مختلفة.

ومع أن مسألة التدخل الدولي لغايات التوسع ولخدمة المصالح الحيوية للقوى الكبرى ليست بالأمر الجديد إلا أن طبيعة التدخل قد تغير غطاؤها الشرعي وإطارها العملي. ففي حين كانت تخاض الحروب باسم الدين والقيم العليا في العصور الوسطى، هيمنت على الحرب الباردة المعطيات الأيديولوجية

جمال منصر

والإستراتيجية وتمت حالات التدخل المسجلة في تلك الحقبة في إطار الصراع القطبي بين المعسكرين المتناوئين.

غير أنه بعد اندثار المعادلة القطبية السابقة وتفكك الإتحاد السوفياتي، برز التركيز غير المسبوق على مبدأ حماية حقوق الإنسان وتم تحويله إلى أحد مرتكزات السياسة الخارجية لدول الشمال، وأحد معايير الاستفادة من عونها المالي والاقتصادي، وطرحت بالتالي قضية التدخل الإنساني على أساس أنها ليست تدخلا لهذه الدولة في الشأن الداخلي لتلك، بقدر ما هي شعور متنام بالمصير المشترك لكل بني الإنسان.⁽¹³⁾

لكن الثغرة الأخطر في تطبيق هذا المبدأ، تكمن حاليا في الطابع الانتقائي للتدخل، حيث نرى القوى الكبرى تحبذ التدخل في مناطق بعينها، وتعرض عنه في مناطق أخرى، مما يولد ازدواجية المعايير في التعامل مع النزاعات الأهلية وحروب الإبادة الجماعية وقضايا حقوق الإنسان بشكل عام.

وبذلك يقوم مبدأ التدخل الإنساني بوظيفة تبريرية توفر غطاء الشرعية الدولية لتدخل الدول الكبرى -وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية -في الشؤون الداخلية للدول الصغرى، مما يعد انتهاكا لمبدأ السيادة الوطنية. وهذا ما يعكس التحول الذي يشهده العالم من التركيز على مفهوم السيادة إلى التركيز على الأمن الدولي كما تتصوره القوى الكبرى.⁽¹⁴⁾

وتكمن الوظيفة الأمنية للدول الوطنية-خاصة في العالم الثالث-إزاء خطر التدخل الأجنبي في تجنب حدوث أي حالات تبرر أو تفتح الباب أمام مثل هذا التدخل، وهو ما يمكن تحقيقه من خلال الالتزام بتطبيق القانون بموضوعية وشفافية على جميع المواطنين دون تمييز، وتوفير سلطة قضائية منضبطة.

ثانيا: الوظائف الاقتصادية والاجتماعية.

إذا ما رجعنا إلى الأدبيات المعاصرة التي عنيت بدراسة الدولة ووظائفها الجديدة في عصر العولمة، سنلاحظ اهتماما وتركيزا واضحا على مجموعة الوظائف الاقتصادية للدولة، وربما يرجع ذلك إلى ازدياد أهمية العوامل الاقتصادية في

الدولة في عصر العولمة رؤية من المنظار الوظيفي

الواقع المعاصر، وهو ما يدعو إلى التساؤل في الوقت ذاته عن الوظائف الاجتماعية للدولة، نظرا للعلاقة التلازمية بين الجانبين الاقتصادي والاجتماعي.

1. الوظائف الاقتصادية.

خضع دور الدولة وتدخلها في الشؤون الاقتصادية أو عدمه، لجدلية تاريخية طويلة عبر مسيرة الرأسمالية فلقد أسهمت الدولة الحديثة منذ قيامها في تطور الرأسمالية. إذ ساعدت على تحقيق التراكم الرأسمالي وإقامة الصناعات على نحو مباشر وغير مباشر في البداية، فاتسع نطاق تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وأخذ إجراءات واتجاهات متعددة تصب في خدمة استكمال بناء مرحلة التراكم الرأسمالي وإقامة الصناعات.

وبعد أن تم استكمال بناء الرأسمالية، دخل دور الدولة مرحلة جديدة، حيث أصبح تدخلها في الحياة الاقتصادية يشكل عبأ على الرأسمالية. مما أدى إلى الدعوة إلى تقليص هذا الدور بعد أن تخطى الاقتصاد الرأسمالي مرحلة تحقيق التراكم. وظهر تعبير "الدولة الحارسة" الذي يشير إلى اختصار وظيفة الدولة في تهيئة المناخ المناسب للأفراد ضمن المجتمع ليمارسوا أعمالهم بحرية تكاد تكون تامة. (15)

وتوضيحا للدافع الخفي الذي يقف وراء تبني دعاة العولمة لهدف إضعاف الدور الاقتصادي للدولة، يرى البعض أن القوى الرأسمالية في مراحل نشأتها الأولى قد اتخذت من الدولة الوطنية أداة لتحقيق أهدافها، إذ أسهمت أجواء الأمن والديمقراطية والاستقرار السياسي، التي كفلتها الدولة في انتعاش القوى الرأسمالية محليا، ثم اتخذت الرأسمالية من القوة العسكرية للدولة أداة لتوسيع نطاق سيطرتها عالميا من خلال مرحلة التوسع الاستعماري. أما الآن فقد استشعرت الرأسمالية أنها قد وصلت إلى مرحلة النضج وإمكانية الاعتماد على الذات، ومن ثم لم تعد بحاجة إلى دور الدولة بل أكثر من ذلك، لقد أصبحت الدولة -من منظار القوى الرأسمالية- تمثل قيда أو عائقا يكبل حركة الرأسمالية ويعرقل جهودها في تحقيق أهدافها، ومن ثم جاءت الدعوة إلى إحلال الشركات متعددة الجنسيات محل الدولة. وهكذا تحددت مهمة الدولة في عصر العولمة -

جمال منصر

من وجهة نظر الليبراليين الجدد - في كونها مجرد مضيضة للشركات متعددة الجنسيات.⁽¹⁶⁾

وهكذا أخذت الشركات متعددة الجنسيات تحل تدريجيا محل الدولة، إذ لم تعد حدود الدولة الوطنية هي حدود السوق الجديدة، بل أصبح العالم كله مجالا للتسويق، سواء كان تسويقا لسلع تامة الصنع أو لمستخدمات وعناصر الإنتاج أو لمعلومات وأفكار، فقفزت بذلك فوق أسوار الدولة، وأخذت هذه الأسوار تفقد قيمتها الفعلية، بل أصبحت أكثر فأكثر أسوارا شكلية، سواء تمثلت في حواجز جمركية أو حدود ممارسة السياسات المالية والنقدية، أو حدود السلطة السياسية أو حدود بث المعلومات والأفكار.

والشركات متعددة الجنسيات لا تقوم بإحداث هذه التغييرات والتعديلات وحدها، بل تستعين بجهود هيئات ومؤسسات أخرى، منها المؤسسات المالية الدولية، كصندوق النقد والبنك الدوليين ومنها وكالات الأمم المتحدة ومنها مختلف وسائل التأثير في الرأي العام.

وفي معرض دفاعهم عن هذه الأفكار، يقول أنصار العولمة أن الاقتصاد المعولم بتحرره من السياسة يسمح للشركات والأسواق وعوامل الإنتاج بأن تحظى بقدر وفير من الأفضلية، دون أن يشوهها تدخل الدولة ويزعمون أن التجارة الحرة والشركات متعددة الجنسيات وأسواق رؤوس الأموال العالمية قد حررت الأعمال الاقتصادية من قيود السياسة، وهي قادرة على تزويد الناس في أرجاء العالم بأرخص المنتجات وأكثرها كفاءة.⁽¹⁷⁾

وتستهي هذه الأفكار العديد من الاقتصاديين والسياسيين في العالم الثالث، الذي اختارت معظم دوله طريق التخطيط الاقتصادي واستأثرت بسلطة سياسية متعاطمة استخدمتها من أجل فرض خياراتها على المجتمعات، فاستحوذت على كل المقدرات والموارد الاقتصادية وأخذت على عاتقها توفير كافة الخدمات وإعالة أهل الكفاف، إلا أنها في التنفيذ عجزت عن تقديم هذه الخدمات بالشكل وبالمستوى المطلوب وتعثرت خطط النمو الاقتصادي وعجزت عن المنافسة وشاعت ممارسات الاقتصاد السري والسوق السوداء، وحالات التهرب من

الدولة في عصر العولمة رؤية من المنظار الوظيفي

الضرائب وعدم احترام القوانين.⁽¹⁸⁾ وهذه السمات قد يعبر عنها اسم "الدولة الرخوة The soft State وهو اسم استخدمه غنار ميردال "Gunnar Myrdal" في أواخر الستينيات من القرن الماضي.⁽¹⁹⁾

كل هذه العوامل دفعت الدولة الوطنية في العالم الثالث إلى التخلي عن التزاماتها التقليدية أو التحلل من كثير من وظائفها الاقتصادية، وسعت إلى قصر وظائفها على الأمن والرقابة والعدالة وجاءت إفرازات العولمة لتعزز هذا التوجه وتدفع به قدما.

وبذلك ستكون دول العالم الثالث الأكثر تأثرا بالتحديات التي تفرضها العولمة، نتيجة ضعف أجهزتها وهشاشة مؤسساتها في بعض الحالات، وتفاقم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، مع نقص إمكانيات الدولة وعدم توفر القدرات المناسبة للتصدي للمشكلات، فضلا عن تدني القدرات التقنية للكثير من دول العالم الثالث. بينما تقوم الدول الرأسمالية في النظام الرأسمالي العالمي بالعمل على تأمين سلامة نظامها وتوسيعه، عبر تحقيق حرية التجارة الخارجية وحرية انتقال رؤوس الأموال.

لقد شكلت الدولة الوطنية العنصر الأساسي في مفهوم الاقتصاد الدولي، وتشكل الشركات متعددة الجنسيات العنصر الأساسي في مفهوم العولمة. ورغم ذلك لازالت الدولة في عصر العولمة مطالبة بأداء الوظائف الاقتصادية الآتية:

01 - وضع القواعد القانونية المنظمة للنشاط الاقتصادي وتوفير الضمانات القانونية والإدارية لقيام القطاع الخاص بدوره في النشاط الاقتصادي مع متابعته، ووضع الضوابط اللازمة لامثاله للقواعد القانونية المنظمة لنشاطه. ومن ثم فوضع القواعد القانونية وحده لا يكفي، وإنما لابد وأن يرتبط به القيام بمهمة المتابعة ووظيفة الضبط الملزم للامتثال لهذه القواعد.

02 - توفير الظروف الملائمة للمنافسة و منع الاحتكار، وذلك من خلال مبدأ الشفافية في المعاملات والمعلومات، فلا يمكن للدولة الوطنية - مثلا- أن تحمي المهن التي تندثر نتيجة التطور والتقدم التقني والمنافسة العالمية، إنما يمكنها إدارة

جمال منصر

التحول بشكل يدفع العاملين إلى التكيف مع الأوضاع الجديدة. والسعي إلى مقاومة الفساد.⁽²⁰⁾

03 - وضع منظومة من السياسات المالية والنقدية المرنة، القادرة على تمكين الدولة من إدارة النشاط الاقتصادي وتوجيهه، بما يحقق الأهداف المطلوبة للدولة ككل، ويعالج أي خلل في التوجهات الاقتصادية التي يمكن أن تحدث لنظام اقتصاد السوق.

04 - إدارة الأزمات الاقتصادية والمالية والنقدية المحتملة، من خلال وضع منظومة من السيناريوهات المحتملة وتطويرها باستمرار، وإعداد فرق لإدارة الأزمات الاقتصادية المتوقعة والمحتملة.

وقد خصص البنك الدولي تقريره السنوي عن التنمية في العالم عام 1997 لموضوع "الدولة في عالم متغير" وحدد التقرير الوظائف الاقتصادية للدولة على النحو الآتي:

- إيجاد قاعدة أساسية من القانون وحماية حقوق الملكية.
- توفير بيئة مناسبة للسياسة العامة تتسم بالشفافية والمرونة وعدم الفساد.
- الاستثمار في البشر والأبنية الأساسية.⁽²¹⁾

إن هذه الوظائف المحددة تمكن الدولة من مواجهة انفتاح الأسواق وانتقال رؤوس الأموال والمشكلات الاقتصادية المستجدة. حتى تظل الدولة حارسة للصالح الوطني العام بدلا من أن تكون حارسة لرأس المال العالمي ومصالح الشركات متعددة الجنسيات.

2. الوظائف الاجتماعية:

ظلت الدولة كصورة من صور التنظيم السياسي والقانوني للسلطة السياسية في المجتمعات تضطلع بدورها عبر العصور من خلال استهدافها تحقيق الخير العام لأعضاء المجتمع ككل. وهذا ما يصطلح عليه "بوظائف الرفاه العام"، التي يقصد بها جميع وظائف الدولة التي يؤدي قيامها بها إلى التحسين المباشر للأحوال التي يعيش المواطنون أو يعملون في ظلها، كتحسين الصحة والسكن والضمان

الدولة في عصر العولمة رؤية من المنظار الوظيفي

الاجتماعي وما شابهها من متطلبات الحياة الكريمة. وهذه الوظائف هي التي تجعل الدولة أداة للخدمة لا أداة للسيطرة.⁽²²⁾

وقد وجدت هذه الفكرة قبولاً واسعاً خاصة منذ بدايات القرن العشرين.⁽²³⁾ فكانت الدولة تحرص على الرعاية الاجتماعية لمواطنيها، فيما يتصل بتوفير الغذاء والإسكان والتعليم والرعاية الصحية والحد الأدنى للأجور. كما واكب ذلك أيضاً تبني سياسات الضرائب التصاعدية التي تستهدف إعادة توزيع الدخل على المستوى الوطني تحقيقاً للعدالة الاجتماعية. ودعمًا للطبقات المتوسطة التي تعتبر عماد الاستقرار والتوازن في المجتمع، وقد أدى هذا الاتجاه والسياسات التي تولدت عنه إلى إيجاد ما عرف بمصطلح "دولة الرفاه" (Walfer State) في الولايات المتحدة الأمريكية ونظم الاشتراكية الديمقراطية في دول أوروبا الغربية.⁽²⁴⁾

ويمكن القول بأن العوامل الباعثة على الأخذ بهذه السياسات - خلال القرن الماضي - والتي كانت تتمثل في الصراع بين المعسكرين الرأسمالي والشيوعي وانتشار النزعات الديمقراطية الجماهيرية، وزيادة قوة النقابات العمالية، فقدت تأثيرها فلم تعد تحظى بنفس القدر من الاهتمام في ظل العولمة. حيث أخذ رأس المال الأجنبي يمارس ضغوطاً متزايدة على الحكومات لخفض الضرائب، وأصبح تقليص الإنفاق الحكومي على برامج الرعاية الاجتماعية يمثل السمة الغالبة على كافة برامج الإصلاح "Reform" الاقتصادي في دول الشمال، وبرامج التكيف "Adjustment" في دول الجنوب، وكذا برامج التحول "Transition" في دول الكتلة الاشتراكية السابقة.⁽²⁵⁾

وإذا كنا اليوم نتحدث عن عالم يزيد تكامله وتقل عدالته، فإننا نتحدث في اللحظة نفسها عن الحاجة إلى الوظيفة الاجتماعية للدولة. يصدق هذا التحليل بالأساس على دول العالم الثالث حديثة الوفود إلى الساحة الرأسمالية، والتي أورثها إطلاق قوى السوق مشاكل جسيمة لا قبل لها بها، لكن دول العالم المتقدم العريقة في التقاليد الرأسمالية، غير معفية بالكامل من مشاكل من النوع نفسه، ففي دول الاتحاد الأوروبي- قبل توسيعه مؤخراً- مالا يقل عن 18 مليون عاطل، كما أن 17 % من سكانه يعيشون تحت خط الفقر.⁽²⁶⁾

جمال منصر

وأوضاع كهذه تتطلب من الدولة الوطنية الاضطلاع بمجموعة هامة من الوظائف الاجتماعية يمكن إيجازها فيما يأتي:

01 - تقديم الخدمات الأساسية للمواطنين في المجالات المختلفة من خلال آليات و وسائل جديدة تقوم على أساس الشراكة بين الدولة والمواطنين وقوى المجتمع المدني، ومن خلال الأسلوب اللامركزي في تحديد الاحتياجات توفير الوسائل والسبل الملائمة لتلبية هذه الاحتياجات، و هو ما يعني إحياء دور المجتمع المدني في مجال تقديم هذه الخدمات.

02- تطوير نظم التأمينات الاجتماعية والمعاشات بما يتلاءم والظروف الجديدة وابتكار الوسائل الملائمة لإدارة واستثمار أموال التأمينات الاجتماعية، بما يؤدي إلى توفير موارد جديدة لتمويل نظم هذه التأمينات.

03- الاهتمام بمشكل الفقر من خلال توفير آليات نابعة من خبرة المجتمع من خلال التكافل الاجتماعي والتحول من أسلوب تقديم الإعانة إلى أسلوب المساعدة على الخروج من دائرة الفقر.⁽²⁷⁾

04- علاج الجوانب الاجتماعية لمشكلة البطالة، من خلال التعامل مع المجتمعات المحلية وتحديد طبيعة المشكلة لكل مجتمع محلي، والبحث عن أساليب نابعة من هذه المجتمعات المحلية لعلاج مشكلة البطالة بها.

05- إدارة الصراع الاجتماعي في أبعاده ومستوياته الجديدة المتداخلة والمعقدة وبما يؤدي إلى تقليل حدة العنف الاجتماعي لأقل درجة ممكنة، وهو ما يحقق الدرجة الملائمة من الاستقرار الاجتماعي، وذلك عن طريق الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص وقوى المجتمع المدني.⁽²⁸⁾

06- الاستثمار في مجال تنمية الموارد البشرية في التعليم والتدريب، لأن الدولة الوطنية تحتاج إلى مزيد من العلم والمعرفة والخبرة خاصة في مجالات الاستثمار والإنتاج، من أجل مواجهة التحديات الناشئة عن تطبيق آليات السوق. مما يتطلب دعم جسور التعاون بين مؤسسات التعليم العالي ومراكز البحث العلمي من جهة وبينها وبين المجتمع ومؤسساته المختلفة من جهة أخرى. بالإضافة إلى تنمية وتشجيع ملكات الإبداع بمختلف الحوافز المادية والأدبية.⁽²⁹⁾ ولأن محور

الدولة في عصر العولمة رؤية من المنظار الوظيفي

الانقسام الاجتماعي قد صار بين من يعلمون ويعرفون ومن لا يعلمون ولا يعرفون، فإن قيام الدولة بتوفير الفرص المتكافئة للراغبين في التعليم والقادرين عليه واكتساب المعرفة والمهارات اللازمة لعصر العولمة، يمثل جوهر تحقيق العدالة الاجتماعية في هذا العصر.

ولاشك أن الحديث عن دور الدولة في مجال التعليم، يدفعنا للتساؤل عن الوظيفة الثقافية للدولة في عصر العولمة. وفي هذا الإطار لابد من التذكير أن العولمة تشكل تحدياً للسيادة الثقافية للدول، مما يستتبع تأثيراً على خصوصيتها الثقافية. لذا على الدول اليوم أن تعمل جاهدة من أجل تجديد ثقافتها وجعلها أكثر فعالية في ضوء العولمة، التي أصبحت خلالها المنافسة بين النماذج الثقافية على مستوى القيم والإنتاج والتنظيم قوية قوة المنافسة الدائرة بين النماذج الاقتصادية المختلفة.

وعلى هذا الأساس، تسعى الدول إلى المحافظة على ثقافتها والحيلولة دون تدهورها. ولن يكتب للدولة الوطنية النجاح في مسعاها هذا، إلا إذا قامت بأداء الوظائف الثقافية الآتية:⁽³⁰⁾

01- أن تنمي في داخلها قيم الحرية والانفتاح والحوار والعدالة، ذلك أن هذه القيم هي التي تجعل ثقافة ما أكثر جاذبية من غيرها.

02- خلق تزاوج فعال بين الثقافة والتقانة الحديثة، مما يجعل الثقافة سلعة ذات جاذبية عالية يصبح من السهل قبولها والتعامل معها .

03- على الدول التي تهدف إلى مواجهة التهديدات الثقافية للعولمة تقليل اعتمادها على الخارج عن طريق العمل من أجل تقديم منتج ثقافي يكون الأرقى والأجود .

04- الدول التي تتكون من مجموعات عرقية وثقافية مختلفة عليها العمل على تفعيل التنوع الثقافي فيها بالشكل الذي يساهم في إغناء الثقافة الوطنية، وبحول دون إثارة الصراعات والانقسامات العرقية والثقافية التي نجدها اليوم أكثر بروزاً.⁽³¹⁾

وما يمكن استنتاجه أنه مع مفاهيم العولمة والطابع الكوني للاقتصاد وانتشار القيم الديمقراطية لم تعد الدولة المورد الوحيد للخدمات الاجتماعية، بل دخل

جمال منصر

القطاع الخاص، وزاد دور الفواعل الأخرى، وأضحى واجبا على الدولة إحداث مزيد من التغيير لتتلاءم مع دورها الاجتماعي الجديد وإذا أخبرنا التاريخ بأن التنمية التي تعتمد على سيطرة الدولة قد أخفقت، فإن التنمية دون دولة لن تنجح في النهاية.

و إذا كانت توجهات الليبرالية الجديدة تميل إلى تقليص دور الدولة، فإن مخاطر التوترات الاجتماعية سوف تفرض على الدولة الرأسمالية العودة إلى التدخل في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية مما يقتضي فعالية أقوى للدولة. و هو الحال نفسه على المستوى العالمي من خلال كسب الأسواق الخارجية و المحافظة عليها ودعم الدور التنافسي على الأصعدة الاقتصادية والسياسية.

خاتمة وتوصيات:

يكن جوهر العولمة في إلغاء الحدود بين الدول وإسقاط الحواجز والقيود المادية والثقافية التي تعترض التدفق الحر للسلع والخدمات ورؤوس الأموال والمعلومات في أرجاء المعمورة، وفي ضوء هذا المفهوم فإن العولمة تهدد بتنازل الدولة الوطنية عن سيادتها لصالح مؤسسات العولمة ووكالاتها الدولية وسوف يكون للتفاعلات الاقتصادية الدور الأعظم في توجيه سياسات الدول الخارجية وفي تحديد مصالحها الوطنية، وقد انتقل جزء من صلاحيات الدولة الاقتصادية السيادية إلى صندوق النقد والبنك الدوليين، ومنظمة التجارة العالمية.

وعلى طريق إضعاف الدولة الوطنية، تتيح العولمة للفواعل فوق الوطنية أساليب كثيرة للتعامل المباشر مع المنظمات الوطنية غير الحكومية كجمعيات المجتمع المدني دون علم الحكومة، وغالبا ما تتحول هذه المنظمات غير الحكومية إلى معبر للمنظمات غير الحكومية العالمية.

وفي ظل العولمة تعاني الدولة الوطنية - خاصة في العالم الثالث - ضغوطا لتقدم تنازلات في حق السيادة من خلال استخدام سلاح المعونة الاقتصادية، أو التهديد بإثارة متاعب داخلية كالتلويح بورقة اضطهاد الأقليات الدينية أو العرقية أو انتهاك حقوق الإنسان.

الدولة في عصر العولمة رؤية من المنظار الوظيفي

إن العولمة ستؤثر سلبا على أدوار الدولة الوطنية ووظائفها، ولكنها لن تلغي دور الدولة في تحقيق الصالح العام وإعادة توزيع الدخل، وإقامة العدل وتوفير الأمن والقيام بالخدمات الأساسية. غير أن دور الدولة الوطنية سيتراجع أساسا في المجالات الاقتصادية والاجتماعية. ففي ظل العولمة يتقلص دور الدولة الوطنية - إلى حد بعيد- في دعم السلع الضرورية، والرعاية الاجتماعية وحماية الشرائح المهمشة. كما تتخلى عن التخطيط المركزي، وتتبنى سياسات اقتصاد السوق، ويتعين عليها تلبية مطلب منظمة التجارة العالمية في تخفيض ثم إزالة الحواجز الجمركية.

ولاشك أن دول العالم الثالث ستكون الأكثر تأثرا بالتحديات التي تفرضها العولمة لعدة أسباب منها: ضعف أجهزة الدولة وهشاشة مؤسساتها في بعض الحالات، وتفاقم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، مع نقص إمكانيات الدولة وعدم توفر القدرات المناسبة للتصدي لتلك المشكلات.

لذلك كله، يجب على الدولة الوطنية أن تهيأ للتعامل مع عصر جديد، يجمع محاور اقتصادية وسياسية وثقافية واجتماعية متداخلة. وهو ما يعني تنمية أدوار الدولة في مجالات معينة، وانسحابها جزئيا من مجالات أخرى، وإعادة النظر في ثالثة أو تطويرها.

وفي هذا الإطار يخلص البحث إلى أنه يتعين على الدولة الوطنية - خاصة في العالم الثالث - إذا أرادت ضمان استمراريتها من ناحية، وتحسين مستوى الأداء لديها من ناحية أخرى، أن تبادر إلى القيام بما يأتي:

01 - تطوير التشريعات بما يتلاءم مع الأدوار الجديدة، بمعنى مراجعة التشريعات القائمة، بما فيها النصوص الدستورية المنظمة لأدوار الدولة، وذلك في ضوء الأدوار الجديدة واستحداث تشريعات جديدة تستوعب معطيات اقتصاد السوق في المجالين الاقتصادي والسياسي.

02 - إعادة رسم السياسات التي تمكن الدولة من المنافسة في الأسواق الداخلية والخارجية، وذلك في خضم التكتلات العالمية. مع تبني سياسات رشيدة تتوخى

جمال منصر

المواءمة بين المتغيرات الإقليمية والعالمية من جهة، والمصالح الوطنية من جهة ثانية.

03 - إعادة تنظيم الأجهزة الحكومية المختلفة، بما ينطوي عليه ذلك من تدعيم بعض الأجهزة وتحويل الأخرى، وإعادة تنمية وصياغة التفاعلات والعلاقات بين هذه الأجهزة من ناحية، ثم بين الأجهزة والجماهير والمؤسسات التي تتعامل معها من ناحية أخرى.

04 - بلورة رؤى ومفاهيم استقلالية جديدة تحافظ على جوهر السيادة ولا تقف عند أشكالها، والتي عادة ما تكون عرضة للتبدل والتغير. وتخلي دول الإتحاد الأوروبي عن عملتها الوطنية وعن المفاهيم التقليدية للحدود، مثال واضح في هذا المجال.

05 - تبني بعض القيم الثقافية التي تؤهل مؤسسة الدولة للتعامل مع القضايا التي لم تكن واردة من قبل فعلى سبيل المثال، لا بد من حرية أكبر في اتخاذ القرارات، هذه الحرية تفترض توفر قيم الثقة، سواء الثقة في الذات أو في الآخرين. وقيم المنافسة التي تقوم على التعاون والتكامل.

06- دفع وتشجيع روح المبادرة في الطريق الذي يحقق التكامل بين الدولة والمجتمع المدني، وغرس وتطوير القيم الديمقراطية مثل التسامح وقبول الرأي الآخر والتعايش مع الآخرين

الدولة في عصر العولمة رؤية من المنظار الوظيفي

الهوامش:

1- Zaki Laidi , La crise de la Gouvernance mondiale , sur le site Internet :

<http://www.Vigile.net/ds-actu/docs3/03-6-2-1htm>

2- Josepha Laroche , Mondialisation : Gouvernance Mondiale , IRIS . PUF, Paris, 2003. Livre rusimé sur le site Internet :

<http://www>

[albayan.co.ae/albayan/book/2003/issue267/foriegnlib/3.htm](http://www.albayan.co.ae/albayan/book/2003/issue267/foriegnlib/3.htm)

3- عبد الخالق عبد الله ، عولمة السياسة و العولمة السياسية، مجلة المستقبل العربي ، عدد 278 أبريل 2002 ، ص 35.

4- هانس بيترمارتن وهارالد شومان، فخ العولمة : الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية، الكويت، عالم المعرفة، 1998، ص 39.

5- Zaki laidi , LETAT Mondialisé , sur le site Internet : www.Laidi.com

6- محمد سعد أبو عامود، "الوظائف الجديدة للدولة في عصر العولمة"، مجلة الديمقراطية، عدد 3، صيف 2001، ص 74.

7- للتفصيل في هذه المسؤوليات يرجع إلى: برتران بادي، عالم بلا سيادة: الدول بين المسؤولية والمراوغة، عالم بلا سيادة، الدولة بين المراوغة والمسؤولية، (لطيف فرج)، القاهرة، مكتبة الشروق، 2001، ص 219 وما بعدها.

8- فريدريك جيمسون، "العولمة والاستراتيجية السياسية". (شوقي جلال)، الثقافة العالمية، عدد 104، جانفي 2001، ص 31. 32

9- Carlo JEAN , "Conséquences politiques et sécuritaires de la Globalisation" .in: Mondialisation et sécurité, Edition ANEP , Alger, 2003 , p161.

10- محمد سعيد أبو عامود، مرجع سابق، ص 78.

11- Carlo JEAN , Op.cit , p171.

12- عبد الوحيد . م، "حرب المعلومات...تحديات القرن الواحد والعشرين"، مجلة الجيش، عدد 482، سبتمبر 2003، ص 9.

13- تركي الحمد، "الدولة والسيادة في عصر العولمة"، مجلة العربي، عدد 494، جانفي 2000، ص 60.

جمال منصور

- 14- جلال أمين، العولمة والدولة، في: "العرب والعولمة". الطبعة الثالثة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2000، ص 196.
- 15- Samir Amin , Les défis de la Mondialisation , L'Harmatton , Paris, 1997, P69.
- 16- ممدوح محمود منصور، العولمة : دراسة في المفهوم و الظاهرة و الأبعاد ، الإسكندرية ، دار الجامعة الجديدة، 2003، ص 53 .
- 17- عاطف السيد، العولمة في ميزان الفكر: دراسة تحليلية ، الإسكندرية ، مطبعة الانتصار، 2001، ص 33.
- 18- صلاح سالم زرنوقة، "أثر التحولات العالمية على مؤسسة الدولة في العالم الثالث"، مجلة السياسة الدولية، عدد 122، أكتوبر 1995، ص 73
- 19- جلال أمين، مرجع سابق، ص 162
- 20- عاطف قبرصي، "إعادة نظر في دور الدولة في التنمية الاجتماعية-الاقتصادية"، مجلة المستقبل العربي، عدد 282، أوت 2002، ص 54.
- 21- محمد سعد أبو عامود، مرجع سابق، ص 74.
- 22- روبرت. م. ماكيفر، تكوين الدولة ، (حسن صعب) ، الطبعة الثانية ، بيروت، دار العلم للملايين 1984، ص 406.
- 23- وخاصة بعد ظهور النظرية العامة لكينز سنة 1936 التي دعت إلى ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال إقرار مجموعة من السياسات النقدية والمالية والاجتماعية تجنباً لتقلبات أزمات النظام الرأسمالي.
- 24- هالة مصطفى، "الدولة وجدت لتبقى"، مجلة الديمقراطية، عدد 03، صيف 2001، ص 09.
- 25- ممدوح محمود منصور، مرجع سابق، ص 96.
- 26- جلال أمين، مرجع سابق، ص 185.
- 27- أماني مسعود « الدور الاجتماعي للدولة: انحسار أم استمرار؟ »، مجلة الديمقراطية، عدد 3، صيف 2001، ص 90 .
- 28- محمد سعد أبو عامود، مرجع سابق، ص 77

الدولة في عصر العولمة رؤية من المنظار الوظيفي

- 29- عاطف السيد، مرجع سابق، ص38 .
- 30- باسم علي خريسان، العولمة والتحدي الثقافي ، بيروت، دار الفكر العربي ، 2001 ، ص ص167.176 .
- محمد إبراهيم منصور، "العولمة ومستقبل الدولة القطرية في الوطن العربي"، مجلة المستقبل العربي، عدد282، أوت 2002، ص150